

Distr.: General  
31 August 2004

## جمعية الدول الأطراف

ARABIC  
Original: English

الدورة الثالثة

لاهاي

٦-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

### اقتراح بشأن انتخاب رئيس للجمعية والعضوية المقبلة للمكتب

مذكرة من الأمانة

يقدم مكتب جمعية الدول الأطراف بموجب هذه الوثيقة اقتراحا بشأن انتخاب رئيس للجمعية وعضوية مكتب الجمعية للفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ويعكس التقرير المرفق نتيجة المشاورات غير الرسمية التي أجراها المنسق، السيد كريستيان موخ (ألمانيا)، بناء على طلب المكتب، والاقتراح مقدم إلى الجمعية للنظر فيه.

## اقتراح بشأن انتخاب رئيس للجمعية والعضوية المقبلة للمكتب

- ١- طلب مكتب جمعية الدول الأطراف في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ من السيد كريستيان موخ من الوفد الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة أن يجري مشاورات غير رسمية مع الدول الأطراف بشأن عضوية المكتب المقبل. ويحتوي هذا التقرير على نتيجة المشاورات ودراسة المكتب للمسألة.
- ٢- قام المنسق فيما بين ٢٨ حزيران/يونيو و ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٤ بإجراء لقاءات ثنائية مع ممثلي ٤٣ دولة طرفاً من جميع المجموعات الإقليمية، وذلك للتباحث بشأن الموضوعين التاليين:
  - التوزيع المقبل لمقاعد المكتب على المجموعات الإقليمية؛
  - والتدابير اللازمة لتعزيز الاستمرارية بين المكتب الحالي والمقبل.
- ٣- واتسمت المشاورات بطابع إبداعي وبناء وكانت تحركها رغبة مشتركة في إيجاد حلول لسلسلة القضايا التي يعتبرها الجميع هامة. وتم الإعراب عن آراء متنوعة بشأن بعض الجوانب، غير أنه نشأ لدى المنسق في نهاية الأمر انطباع بالتوصل إلى توافق الآراء بشأن جميع القضايا، وطمأنته أغلبية الوفود بأنها توصلت إلى تسوية آرائها مع عواصم كل منها. وكانت هناك بالتأكيد حالات ربما فضلت فيها دولة طرف نتيجة مخالفة بشأن موضوع محدد. بيد أنه كان من الواضح أنه لم يحدث أن كانت إحدى الدول الأطراف ميالة إلى العمل بما تفضله ولو أدى ذلك إلى الإخلال بتوافق الآراء. وقد أظهر جميع المتحاورين مرونة ورغبة في التقدم بصورة متناسقة وبالتوتيرة المطلوبة.
- ٤- أما فيما يخص التوزيع المقبل لمقاعد المكتب فقد تم تأييد الصيغة التالية:
  - مجموعة الدول الأوروبية الغربية وغيرها من الدول ومجموعة الدول الإفريقية: ٥ مقاعد لكل مجموعة؛
  - مجموعة الدول الأمريكية اللاتينية والكاريبية ومجموعة الدول الأوروبية الشرقية: ٤ مقاعد لكل مجموعة؛
  - مجموعة الدول الآسيوية: ٣ مقاعد، وذلك بشرط: (أ) أن يُنتخب الرئيس المقبل للجنة وثائق الاعتماد من دولة عضو تنتمي إلى المجموعة الآسيوية وليست عضواً في المكتب؛ (ب) وأن يوجه إليه المكتب دعوة دائمة للمشاركة في اجتماعات المكتب بدون حق في التصويت.
- ٥- وتجدر الملاحظة بأن هذه الصيغة هي حل وسط يرمي إلى التغلب على الصعوبة المتمثلة في أنه لا النهج "الرياضي" الصرف ولا "التمثيل المتساوي" يستطيع أن يؤدي إلى نتائج مقنعة. ورأى بعض المحاورين أنه لا ينبغي

لهذا الحل الوسط أن يتجاوز مدة ولاية المكتب المقبل (٢٠٠٥-٢٠٠٨)، وأنه قد يجدر بالاهتمام إعادة النظر في عضوية المكتب في المؤتمر الاستعراضي سنة ٢٠٠٩.

٦- وأما بخصوص الاستمرارية بين المكتب الحالي والمكتب المقبل، فقد كان هناك إجماع على تأييد فكرة الانتخاب المسبق لرئيس مقبل لجمعية الدول الأطراف- مثل رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة - قبل البداية الفعلية لفترة الولاية. فسيتيح هذا الفرصة لرئيس مقبل لجمعية الدول الأطراف كي يشارك في اجتماعات المكتب ويشارك في شؤون المحكمة الجنائية الدولية، ومن ثم يتعود على مسؤولياته المقبلة. وكانت الأغلبية العظمى لمخاوري المنسق على استعداد مبدئياً لانتخاب رئيس مقبل للجمعية قبل الموعد بمدة أقصاها سنة واحدة. وتجدد الملاحظة مع ذلك بأن عددا قليلا من الدول الأطراف أعرب عن تفضيله لإجراء الانتخاب قبل بداية مدة الولاية ببضعة أشهر فقط.

٧- وفيما يتعلق بعنصر آخر من عناصر الاستمرارية، لم يكن هناك أي اعتراض على فكرة دعوة رئيس سابق للجمعية كي يشارك بصفة مراقب في اجتماعات المكتب.

٨- وذهب معظم المخاورين إلى أنه ليس من الضروري إجراء انتخابات مسبقة لعضوية المكتب أو لمناصب غير منصب الرئيس.

٩- أشار المنسق إلى أنه ذكر لمخاوريه أنه من الضروري أن تكون هناك رؤية واضحة بشأن: (أ) موقع المكتب المقبل؛ و(ب) ومرشح موضع إجماع، لكي يتم انتخاب رئيس الجمعية المقبل في وقت قريب، أي أثناء الدورة الثالثة المقبلة لجمعية الدول الأطراف (من ٦ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر).

١٠- ويرى المنسق أنه يوجد تأييد ساحق لفكرة إبقاء المكتب في نيويورك. إذ إن نصف عدد الدول الأطراف تقريبا ليس لديه سفارة في لاهاي ولا يمكنه المساهمة في أعمال المكتب إلا إذا كان مقره في نيويورك. كما أن هناك إحساس عام بأنه طالما أصبح مقر المحكمة ثابتا في لاهاي، لا بدّ من الاحتفاظ بحضور سياسي في الأمم المتحدة في نيويورك، وأن الهدف من إنشاء المكتب أصلا، ولأسباب متعددة، هو القيام بهذا الدور. والاعتبار المهم الآخر، الذي يطبق على رئيس الجمعية وعلى أعضاء المكتب الآخرين، هو أن معرفة الدبلوماسية المتعددة الأطراف والمؤسسات الدولية العاملة والتمويلية، وتجربة رئاسة المؤتمرات المتعددة الأطراف تمثل متطلبات أساسية، وأنه من الأسهل مصادفتها في المنظمات المتعددة الأطراف.

١١- بالنسبة لتوافق الآراء بشأن المرشح لمنصب الرئيس، يرى المنسق أنه سيكون هناك إجماع لتأييد الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، السيد برينو ستاغنو أوغارت.

١٢- كما أشار إلى أنه في حال انتخاب السفير ستاغنو رئيسا للجمعية في المستقبل القريب، أي في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ينبغي بدء التحضيرات من الآن، كإدراج بند مناسب في جدول الأعمال مثلا. كما يتعين أن تكون العملية المؤدية للانتخابات عملية شفافة تماما، فيما يتعلق بالزملاء الموجودين في لاهاي أيضا. لذا يكون من المستصوب توزيع هذا التقرير على الدول الأطراف في نيويورك وفي لاهاي بعد أن يدرسه المكتب .

١٣- في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، استعرض المكتب استنتاجات المنسق وأعرب عن تقديره لجهوده البارعة. ووافق أعضاء المكتب على توصياته بشأن توزيع المقاعد في المستقبل على المجموعات الإقليمية وتدابير تعزيز الاستمرارية بين المكتب الحالي والمكتب المقبل، باستثناء واحد، هو أن أعضاء المكتب لم يتوصلوا إلى اتفاق بشأن مكان المكتب، وبالتالي قرروا معاودة النظر في المسألة أثناء الاجتماع المقبل في ٦ أيلول/سبتمبر في لاهاي. واتفق أعضاء المكتب مع المنسق على مزايا توزيع استنتاجاته على جميع الدول الأطراف. ونظرا للقيود الواضحة التي يفرضها الوقت، اختار رئيس المكتب أن يوزع الاستنتاجات بطريقة غير رسم لكنه طلب أيضا إلى مدير أمانة جمعية الدول الأطراف إصدار الاستنتاجات وحصيلة دراسة المكتب للمسألة في شكل تقرير يُقدّم في الدورة الثالثة للجمعية.

-----